العنوان:	إعداد أطروحة جامعية : لماذا؟ وكيف
المصدر:	مجلة الفقه والقانون
الناشر:	صلاح الدين دكداك
المؤلف الرئيسي:	مليح، يونس
المجلد/العدد:	ع61
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	نونبر
الصفحات:	94 - 108
DOI:	10.12816/0047133
رقم MD:	847543
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	البحث العلمي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/847543

© 2022 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

مليح، يونس. (2017). إعداد أطروحة جامعية: لماذا؟ وكيف.مجلة الفقه والقانون، ع61، 94 - 108. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/847543

إسلوب MLA

مليح، يونس. "إعداد أطروحة جامعية: لماذا؟ وكيف."مجلة الفقه والقانونع61 (2017): 94 - 108. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/847543

© 2022 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

إعداد أطروحة جامعية : لماذا ؟ وكيف؟



إعداد يونس مليح : باحث بسلك الدكتوراه

بجامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم

القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بسلا

مقدمة :

يعتبر إعداد أطروحة الدكتوراه لحظة مهمة في المسار العلمي للباحث، فهي عمل بحثي يتوج به الباحث مرحلة دراساته العليا الجامعية، وتمكنه من الحصول على درجة علمية عليا. وهي في نفس الوقت بوابة تمكنه من مواصلة مشواره الأكاديمي والعلمي والمهني. فإعداد الأطروحة ليس من الأمور السهلة، لأن الباحث يعيش فيه لحظات تردد وتشتت للذهن والجهد، أولا، حول ما إذا كان اختياره للموضوع صائبا، وما إذا كان بالإمكان الاستفاضة على المستوى الشخصي، وما إذا كان بإمكانه تقديم إضافة في مجال البحث. وثانيا، حول ما إذا كان البحث مطروقا من قبل، وما إذا كانت هناك مراجع كافية لمباشرة هذا الموضوع، وهل بالإمكان مواجهة الصعوبات المنهجية والمعرفية التي يمكن أن تواجه الباحث.

ونظرا لأهمية الأطروحة في المسار العلمي والمشروع البحثي للطالب خصوصا والباحث عموما، لا كغاية في ذاتها، ولكن بالنظر إليها من مستويين إثنين؛ الأول، فهي عبارة عن تصديق علمي على العمل البحثي للباحث ومدى استجابته للشروط المنهجية والعلمية المطلوبة لنيل درجة علمية معينة من طرف لجنة مؤهلة لذلك، والثاني، كونها وثيقة بحثية تمثل أبحاث ونتائج الأبحاث التي قام بها الباحث في موضوع محدد وتخصص معين، كعمل علمي، يندرج في إطار المعرفة العلمية، ويستجيب لشروطها وضوابطها المتعارف عليها في الأوساط العلمية والأكاديمية.

ولأن الأطروحة في جميع التخصصات العلمية، وخصوصا في مجال الدراسات القانونية، تبقى لها خصوصيتها على مستوى المنهج، المنهجية، الموضوع، والمضمون. ونظرا للنقص الذي تعانيه الجامعة المغربية في هذا الجانب، وخصوصا في كليات الحقوق،

فإن طلبتها المقبلين على إعداد أطروحاتهم يواجهون العديد من المشاكل، سواء على مستوى اختيار الموضوع، وطرح الإشكالية وصياغتها، أو فيما يتعلق بتحديد المنهج ووضع التصميم المناسب، أو فيما يخص تنظيم جوانب الشكل والمضمون خلال كل مراحل تحرير البحث، من مقدمته إلى خاتمته.

وانطلاقا من ذلك، نجد أن الأمر يستدعي منا تناول هذا الموضوع، ومحاولة تجميع عناصره، وذلك بالإجابة عن سؤالين مهمين، تعتبر الإجابة عنهما، بالنسبة للباحث، خطوة أساسية في مواصلة بحثه، وهما: أولا؛ لماذا تريد إعداد أطروحة في تخصص وموضوع معين؟ وثانيا؛ كيف ستعد هذه الأطروحة؟. ومعنى ذلك أن الباحث يجب أن يجيب على سؤالين يتعلقان على التوالي بالجانب الذاتي والموضوعي للباحث، واستعداده النفسي والعلمي والمادي لمباشرة هذا المشروع العلمي، والسير به إلى نهايته. لكن قبل الإجابة عن سؤالي لماذا وكيف؟ لابد من تحديد ما هي الأطروحة؟.

أولا. ما هي الأطروحة الجامعية ؟ :

تفيد الأطروحة في اللغة تأليف قضية علمية أو أدبية أو غيرها يراد إثباتها في مجادلة توصلا إلى نيل شهادة عليا[1]. ومصطلح الأطروحة Thesis يأتي في اليونانية بمعنى: "شيء ما تضع عليه"، ومعنى "الدراسة" Study؛ حيث يشير المعنى إلى مقترح فكري Proposition intellectuel. ويطلق عليها اسم الرسالة العلمية، وهي الوثيقة التي تمثل أبحاث ونتائج الأبحاث التي قام بها الباحث وقدمها إلى جهة أكاديمية لكي تدعم ترشحة للحصول على درجة علمية أو شهادة متخصصة مثل الإجازة أو الماستر أو الدكتوراه، وتسمى حينها Dissertation في بعض الظروف. وتطلق الأطروحة عادة على الدكتوراه.

وتشير لفظة الأطروحة بشكل دقيق إلى ما يطرح للبحث لأول مرة، ولم يكن متداولا من قبل لدى المجتمعات العلمية أو العامة؛ فالأطروحة مسألة جديدة تماما، يتم عرضها للتناول العلمي، كدعوة لتدقيق النظر والبحث التجريبي، بمعنى أن الأطروحة إضافة جديدة تماما تكون نتيجتها الاكتشاف لما لم يكن معروفا من قبل. "فالجديد الذي تضيفه الأطروحة يجب أن يكون أوضح وأقوى؛ فهي بين إبراز فكرة وشرحها وتنظيمها، أو التعمق برأي والتطور به وتفريعه، ويكون ذلك موضوعا في مستوى عال يتناسب مع الدرجة العلمية التي ستمنح للطالب"[2].

فالأطروحة بالمعنى السابق تندرج في إطار البحث العلمي، وهي بذلك عبارة عن بحث[3] علمي[4]؛ أي أنها عملية فكرية منظمة، ودراسة علمية دقيقة، يقوم بها الباحث لظاهرة معينة باستخدام منهج علمي وموضوعي، وتخطيط محكم بغية الوصول

---

[1]- الأطروحة: طرح طرحا عليه المسألة: عرضها. طارح مطارحة الكلام أو الشعر أو الغناء: ناظره وجاوبه فيه. تطارح القوم الكلام أو الغناء: صارح بعضهم بعضا. الأطروحة: المسألة تطرحها: تأليف في قضية علمية أو أدبية أو غيرها يراد إثباتها في مجادلة توصلا إلى نيل شهادة عليا.المنجد في اللغة والأعلام، مطبعة دار المشرق، بيروت، الطبعة السادسة والأربعون، 2014، ص 463.

[2]- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، دراسة منهجية كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة عشر، 1989، ص 18.

[3]- بحث: بحث (1) بحثا في الأرض: حفرها، ومنه المثل " كالباحث عن حتفه بظلفه"". البحث جمع أبحاث (مصدر): طلب الشيء تحت التراب. المعدن يبحث فيه عن الذهب ونحوه. البحث، مكان البحث. و"مباحث البقر": المكان الجهول أو القفر.بحث(2) طلبه وبحث عنه: فتش. بحَّث وابتحث واستبحث عنه: فتش.البحث جمع أبحاث (مصدر): التفتيش والتحقيق. البحاث: الكثير البحث. المبحثة: البحث والتدقيق. والبحيث: السرُّ. المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 27.

4- العلم، مصدر علِم، علم علما الرجل: حصلت له حقيقة العلم. وعلم الشيء: عرفه وتيقنه. وعلم الشيء وبه: شعر بهو ادركه. وعلم الأمر: اتقنه. والعلم جمع علوم: ادراك الشيء بحقيقته. العلم: اليقين والمعرفة.= = =

إلى حقائق يمكن الاستفادة منها والتحقق من صحتها أو بهدف تقديم إجابات على تساؤلات أو حلول للمشكلات التي تواجه البشرية[1]؛ أي أنه لتكون الأطروحة علمية لابد أن تحضر فيها عدة خصائص أهمها :

- أن تقوم على الدقة والتحديد؛
- أن تستند في نتائجها إلى أدلة وبراهين؛
- أن تلتزم بالتنظيم والترتيب؛
- أن تنطوي على التجديد والإضافة.

وتعد الأطروحة تسمية أكاديمية مثلها مثل الرسالة، وهي بذلك بحث يقدم للحصول على درجة الدكتوراه، وتهدف إلى ابتكار شيء جديد أو إعادة صياغة لموضوع سابق باعتماد أفكار جديدة في البحث[2]. والأطروحة كالرسالة تقدم أمام لجنة من الأساتذة المختصين في موضوع الباحث.

وتختلف الأطروحة عن الرسالة[3] Mémoire في كونها تمكن الباحث من الغوص بشكل معمق في ميدان البحث العلمي، وتستهدف الوصول إلى نتائج لم يتوصل إليها أحد من قبل. فهي بمثابة إضافة علمية يعتد بها في المجال الذي تبحث فيه[4]. بينما الرسالة عبارة عن بحث في تخصص معين، يقوم فيه الباحث بتجميع المادة العلمية من المصادر المختلفة، متبعا في ذلك إجراءات وقواعد البحث العلمي، ويكون الهدف منها إكساب الطالب خبرة كافية في معرفة خطوات البحث وإجراءاته، دون أن يطلب منه إضافة جديدة للمعرفة في مجال التخصص والموضوع الذي اختار البحث فيه.

ثانيا. لماذا تعد أطروحة جامعية ؟ :

إن سؤال لماذا إعداد الأطروحة؟ هو سؤال يتعلق بالباحث، والدوافع والأسباب والأهداف الذاتية، التي جعلته يختار إعداد أطروحة في تخصص علمي محدد. فاستحضار هذه المعطيات يبقى حاسما في تحديد علاقة الباحث بموضوع أطروحته، ومدى توفر الشروط العلمية والأخلاقية فيه للخوض في موضوع الأطروحة بحيادية وموضوعية. فمن هو الباحث المقبل على إعداد الأطروحة؟ وما هي الشروط المفترض توفرها فيه؟ ولماذا يعد الأطروحة؟

يمكن القول أن الباحث أو الباحث العلمي المقبل على إعداد أطروحة في مجال العلوم القانونية، هو شخص ينتمي إلى طلبة كليات العلوم القانونية، وهو الحلقة الأولى والأساسية في عملية الإعداد للأطروحة كعملية بحثية، علمية ومنظمة. تبدأ أولا من عقل الباحث ثم تنتقل إلى خارجه. فالباحث إذا لم يكن متوفرا على عقلية متفتحة وموضوعية، وإن لم يكن مهيئا نفسيا

= = = أما اصطلاحا فهو " ذلك الفرع من فروع الدراسة الذي يرتبط بالمعرفة المنظمة تنظيما دقيقا بما يسمح باكتشاف العديد من الحقائق والمبادئ والقواعد ثم الربط بينها ربطا محكما، وذلك بالأسلوب والمنهج العلمي توصلا للعديد من القوانين التي تحكمها".

- المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص ص 526-527.

- زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 14.

[1]- وفقى السيد إمام، البحث العلمي، إعداد مشروع البحث وكتابة التقرير النهائي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص 4.

[2]- إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مطبعة دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى، 2009، ص 215.

[3]- الرسالة، جمع رسائل ورسالات: الإسم أرسل. الرسالة: الصحيفة التي يكتب فيها الكلام المرسل. - المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 259.

[4]- وفقى السيد إمام، نفس المرجع، ص ص 8-9.

واجتماعيا لتقبل الحقيقة فلن يصبح باحثا علميا ولن ينتج بحثا علميا[1]. فليس كل شخص مؤهل لأن يعد أطروحة جامعية، وليست كل أطروحة بالضرورة بحثا علميا. فإعداد الأطروحة يتطلب أن يتوفر الباحث على شروط ومواصفات.

إن الباحث الذي يعد أطروحة يجب أن يكون قادرا على التعمق في الفهم والتحليل والمناقشة والمقارنة والتركيب والاستنتاج، وهي قدرات ذهنية يراكمها الباحث خلال مساره العلمي والتكويني. لكن القدرات العقلية لا تكفي وحدها، بل لابد من تحلي هذا الباحث بصفات أخلاقية، كالصبر والموضوعية، بحيث يتجرد من كل ميل أو عاطفة، لأن البحث العلمي يقتضي الأمانة العلمية، والتجرد من كل انتماء مذهبي أو طبقي أو عرقي قد يوجه الباحث ويحد من ضمان حياده العلمي[2].

ولذلك، يتعين على الباحث اختيار موضع أطروحته بإرادة حرة ونزيهة دون ضغط أو توجيه، لأن الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث تعتبر عاملا أساسيا للتعاطي الجيد مع الأطروحة مستقبلا، فيكون الباحث أكثر استعدادا وحماسا للسير قدما في إعداد أطروحته، وإقامة ذلك الاندماج العاطفي والتجاوب معها، الأمر الذي يعد شرطا من شروط نجاح الباحث في إعداد أطروحته.

وتتدخل عوامل أخرى في تحديد اختيار الباحث للأطروحة؛ كقدراته الاقتصادية ومصادر تمويل أطروحته، وما إذا كان يمتلك لغات أخرى تسهل عليه عملية المقارنة والاستعانة بالمراجع والدراسات الأجنبية ذات الصلة بموضوع أطروحته، بالإضافة إلى توفره على مهارة التعامل مع البحث الرقمي. دون أن ننسى أن عليه كباحث التحلي طيلة مراحل إعداد أطروحته بالتواضع، وألا يعتقد أنه يعلم ما لا يعلمه الآخرون، وأن يتخلص من الوثوقية العمياء، فلا يقبل أي رأي على أنه حقيقة مسلم بها دون نقد أو نقاش.

ثالثا. كيف تعد أطروحة جامعية ؟ :

يفيد سؤال الكيف في البحث عن الطريقة، ويفهم منه وجود طريقة أو وصفة جاهزة لإنجاز هذا النوع من البحوث العلمية، وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول ما إذا كان هناك طريقة واحدة يمكن اعتمادها من طرف الباحث لإعداد أطروحته في أي تخصص علمي، وبغض النظر عن خصوصية موضوعه ومعيار حقيقة نتائجه وصلاحيتها العلمية، إن سؤال الكيف، يظهر للوهلة الأولى أنه ذو طبيعة موضوعية، لتعلقه بمنهجية محددة ومضبوطة، ولإتباعه لمنهج علمي مضبوط.

إن الإجابة عن سؤال كيف يتم إعداد الأطروحة، تنطلق أولا، من تحديد موضوع البحث، ومجال تخصصه، وإشكاليته، ومجالات تقاطعه مع حقول معرفية أخرى. وتقوم ثانيا، على اتباع منهج معين، ووضع خطة للبحث، واعتماد أدوات وتقنيات للبحث، تمكن الباحث من التحكم في سير وتقدم أطروحته، وتؤثر في طبيعة وجودة نتائجها، وتحدد صلاحيتها العلمية. فتخطيط مراحل الأطروحة جزء جوهري من عملية البحث في موضوعها.

وتستحضر الإجابة عن السؤال السابق طريقة البحث أو ما يسمى بالمنهجية Methodology، وهي مصطلح أعم من المنهج Method[3]، وتهدف إلى تصنيف وتحليل مناهج البحث المعتمدة، وتلقي الضوء على مصادرها وإمكاناتها وحدودها، وتوضح ما تبنى عليه من مسلمات وافتراضات، وتبين تبعات وتوقعات المنهج، إنها بكل اختصار توضح الإمكانات

---

[1]- عبد القادر السيخلي، قواعد البحث القانوني، مطبعة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،طبعة 2015، ص 24.

[2]- إبراهيم أبراش، نفس المرجع، ص 87.

[3]- المنهج: من الفعل نهج، وهو يعني سلك وسار واتبع، ومنهج اسم مكان لفعل نهج ويعني الطريق والسبيل، والكلمة في الفرنسية Method تعني طريقة، أو نظاما، وأصلها يوناني استعملها اليونانيون القدامى بمعنى البحث والمعرفة.

التي يتيحها المنهج للباحث[1]، الأمر الذي سنتطرق له بالتفصيل في المحور الرابع. وبالتالي فإعداد أطروحة جامعية لا يتوقف فقط على اختيار منهج البحث، بل يمر أولا من تحديد الموضوع، واختيار إشكاليته، وتحديد فرضياته، وتصميم عناصره، فتحليل وتركيب مضامينه، ثم استنتاج نتائجه، وتعميمها.

ويمكن القول إن الأطروحة الجامعية هي عملية بناء منهجي، يتبع خطوات وعمليات محددة، يمكن تقسيمها إلى عمليتين أساسيتين ومتلازمتين وهما: عملية التأسيس وعملية التركيب. حيث تنصرف العملية الأولى إلى المرحلة السابقة على كتابة الأطروحة، بينما تنصرف الثانية إلى بناء البحث وكتابته وفق التقنيات والشروط المتعارف عليها، ووفق مناهج البحث العلمي[2].

تقوم عملية إعداد الأطروحة الجامعية على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العملية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود[3]. وتبدأ هذه العملية بتحديد موضوع الأطروحة وإشكاليتها، فالخطوة الأولى التي تواجه الباحث هي تحديد موضوع بحثه؛ أي اختيار الباحث للمجال المعرفي الذي سيشتغل فيه، أو التخصص الذي يهمه، فهذا التحديد هو الذي يسهل على الباحث تجميع المادة العلمية، بالإضافة لتحديد الإشكالية التي ستكون موضوعا لأطروحته. وهذا التحديد يخضع لمحددات ومعطيات موضوعية وشكلية تختلف حسب وضعية الباحث الاجتماعية والاقتصادية، واستعداداته النفسية، وقدراته المعرفية، ومهاراته المنهجية.

إلى جانب ذلك، هناك نقطة ذات أهمية بالغة، وهي جمع المعلومات وإعادة صياغتها بطريقة نقدية، لأنه يجب علينا كلما ظننا أننا وجدنا حلا لمشكل ما محاولة الإحاطة بهذا الحل عوضا عن الدفاع عنه. لكن كثيرا منا لا يعملون مع الأسف وفق هذه القاعدة، ومن حسن الحظ أن هناك من هو مستعد لمزاولة النقد عندما لا نقوم به بأنفسنا، ومع ذلك فلن يكون النقد مثمرا إلا إذا صغنا المشكل الذي يعترضنا بوضوح على قدر الإمكان ووضعنا حلنا له في شكله النهائي بقدر الإمكان، أي تحديدا في شكل يمكن من مناقشته على نحو نقدي[4].

1- خطوات إعداد الأطروحة :

كأي بحث علمي، وجب أن يتبع مجموعة من الخطوات مهما كان المنهج الذي يتبعه الباحث، ويكون هذا باختيار موضوع البحث أولا، ثم بتحديد مشكلة البحث ثانيا، ثم جمع البيانات والمعلومات الضرورية المحيطة بمشكلة الموضوع، وبعدها يتم اقتراح مجموعة من الفرضيات الاحتمالية، يتم اختبارها بعد ذلك من أجل التوصل إلى نتائج ينطلق منها الباحث لتقديم حلول يقترحها من أجل المعضلة التي هو بصدد فك خيوطها، كما سيتم تفصيلها فيما يلي :

[1]- ابراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 66.

[2]- إدريس الفاخوري، مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية، مطبعة الجسور، وجدة، الطبعة الثالثة، 2010، ص 63.

[3]- إبراهيم أبراش، نفس المرجع، ص 218.

[4]- كارل بوبر، منطق البحث العلمي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2006، ص 36.

- **تحديد واختيار موضوع البحث** : تعتبر عملية تحديد الموضوع من أهم مراحل البحث الصعبة، حيث تبدأ منذ بروز فكرة التحقق، إذ تشكل حاملا أساسيا بالنسبة للمراحل الموالية في مسلسل البحث[1]. وهناك قواعد أربعة لاختيار الموضوع وهي[2] :

1- أن يدخل الموضوع في دائرة اهتمام الدارس؛
2- أن تكون مصادر البحث متاحة، أي أن يستطيع الدارس العثور عليها؛
3- أن تكون المصادر التي يستند إليها الباحث سهلة الاستخدام، أي في دائرة القدرات الثقافية للطالب؛
4- أن يكون الإطار المنهجي للبحث في متناول يد الطالب وفي إطار خبرته.

ويقصد كذلك بموضوع البحث، المجال المعرفي الذي يختاره الباحث والذي يشكل بالنسبة له أرضية صالحة لإثارة الإشكاليات والجواب عنها، ويتضح بأن سلوك اختيار موضوع البحث، يعتمد على رغبة واهتمام الباحث من خلال تكوينه ومن خلال علاقاته بمحيطه ومعطيات الواقع، أي أن عملية تحديد الموضوع والغرض منه تقوم على عامل الأفكار المسبقة التي شكلها أو يشكلها الباحث حول ما يريد القيام به، وفي هذا السياق لابد من التوضيح إلى أن الأفكار المسبقة تختلف عن الأحكام المسبقة، إذ المقصود بالأولى مجموع ما تمت مراكمته من معطيات ومعلومات حول الظاهرة المدروسة، بينما الأحكام المسبقة تعني ما يتم تبنيه أو صياغته إزاء فرد أو مجموعة دون إجراء تمارين تمهد لذلك، كما أن خاصية الحكم المسبق تكمن في كونه يرتكز على معطيات غير مؤسسة، عامة وغير أصيلة منسوبة إلى مجموعة بشرية، وقد اعتبر فرانسيس بيكون الأحكام المسبقة والفهم المسبق بمثابة أوهام أو أصنام العقل[3].

والطريقة العملية في التوصل إلى اختيار بحث مناسب أن يتخير الباحث مجموعة من المصادر والكتب في حقل التخصص متنوعة بين قديم وحديث، تمثل مدارس فكرية متنوعة، ومناهج علمية مختلفة يعكف على تأملها ودراسة موضوعاتها بتأن وروية، ولن تخونه هذه الدراسة في اكتشاف عدد من البحوث والموضوعات التي تحتاج إلى زيادة في الدراسة والبحث، وسيجد بعد ذلك أمامه قائمة طويلة وعناوين كثيرة، يلقي بعد ذلك عليها نظرة فحص واختبار، ليقع اختياره على أحدها مما يتوقع فيه مجالا واسعا للبحث والكتابة[4].

- **تحديد مشكلة البحث** : من المعروف أن العديد من البحوث والدراسات العلمية تفشل بشكل كبير، وذلك لإخفاقها في تحديد مشكلة البحث تحديدا واضحا يتم من خلاله التعرف على الأسباب التي أدت للمشكلة من جهة، والأبعاد المكونة للمشكلة نفسها من جهة أخرى[5]. إن الشعور بالمشكلة وتحديدها من طرف الباحث ستوجهه بدقة نحو الحل، أما إذا كانت غامضة فإن الباحث سيصرف وقتا طويلا في جمع المعلومات والحقائق بطريقة عشوائية، الأمر الذي سيجعله يشعر بعد جمعها أنها ليست ضرورية بالنسبة له.

- **طرح الفرضيات** : تعتبر الفرضيات إجابات مسبقة عن أسئلة يتم طرحها، تنطلق من مشكلة البحث وهي احتمالية تقبل الصحة والخطأ، كما تعتبر القاعدة التي يترتب عنها مخرجات الدراسة وما يلي مقدمة البحث من إطار نظري وتطبيقي،

---

[1] -Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, jurisprudence générale, Dalloz, 11éd, 2001, p 382 .

[2] - أومبرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه (تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة)، ترجمة علي منوفي للمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، مطبعة (Gedisa editorial)، الطبعة التاسعة عشرة 1992، برشلونة، إسبانيا، ص 20.

[3] - محمد الغالي، المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية، سلسلة أبحاث وأعمال جامعية، الطبعة الأولى، ماي 2005، ص 54.

[4] - عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، وزارة الإعلام، دمشق، سلسلة منهجية البحث العلمي 3، الطبعة الثانية 2004، ص 29.

[5] - عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999، ص ص 51-52.

بالإضافة إلى النتائج والاقتراحات. ويقوم الباحث في هذه المرحلة بصياغة مجموعة من الفروض الاحتمالية لعلاج أسباب المشكلة وبواعثها، وهي عبارة عن حلول مقترحة لمعالجة هذه الأسباب والتغلب عليها أو للحد من تأثيرها، وتحديدا تاما أو مرحليا وفقا لما يستهدفه الباحث من البحث. وتنشأ هذه الفروض أو الحلول المقترحة نتيجة لما يستشفه الباحث من تفاعل أسباب المشكلة مع ظواهرها المصاحبة لها وكيفية التأثير على هذه الأسباب أو المسببات حتى تختفي المظاهر والأعراض[1].

- **جمع البيانات والمعلومات حول المشكلة** : في هذه المرحلة يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات المتاحة عن المشكلة أو جانبها الذي سيقوم ببحثه وعناصرها وأسبابها، وظواهرها من خلال المصادر التي يمكن الوصول إليها[2]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة يتم على أساسها إثراء البحث بالمعلومات الضرورية التي تزيد من قيمته العلمية. لذا وجب على الباحث أن ينتقي أفضل المراجع من حيث المصداقية الأكاديمية لمؤلفيها، مع الحرص على الحصول على أمهات الكتب بلغاتها الأصلية، لأن هذا سيكون في صالح جودة البحث، خصوصا إذا كان الباحث يتقن أكثر من لغة أجنبية. فلا يوجد شيء أحسن من قراءة الأفكار باللغات الأصلية عكس قراءتها بلغات مترجمة. ويتنوع مصدر المعلومات تبعا لتنوع مادة البحث، ويمكن تقسيمه إلى مصادر أساسية ومصادر ثانوية ، **فالمصادر الأساسية** هي تلك المصادر الداخلية ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة، ويلجأ الباحث لها في حال عدم توفر المعلومات حول الظاهرة المدروسة انطلاقا من المصادر الثانوية، ويتم جمع المعلومات إما عن طريق الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة. أما **المصادر الثانوية** فهي تلك المصادر الخارجية التي ليست في علاقة مباشرة مع الظاهرة لمدروسة، وتكون المعلومات لديها مجمعة وجاهزة، كدوائر الإحصاء، تقارير الهيئات الحكومية ذات الصلة، المجلات العلمية المحكمة، الكتب، البحوث الجامعية ومواقع الإنترنت، هذه الأخيرة على الباحث أن يدرك أن هذه المواقع الإلكترونية لا تخضع للرقابة العلمية للتأكد من المعلومات التي تنشر فيها، لذا يجب على الباحث عدم الرجوع في بحثه إلا لتلك المواقع المعروفة الجهة والموثوق بها.

- **التفسير**: تعتبر مرحلة التفسير من أهم مراحل البحث العلمي، إذ تتمثل في ترجمة المرحلة التصورية إلى عمل فعلي وواقعي، وهي مرحلة إجرائية مرتبطة بأدوات التفسير، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المعرفة بالمناهج المتداولة، واللجوء في عملية التفسير إلى المناهج يكمن في محاولة الباحث التحقق من الفرضيات، أي تحديد جواب المشكلة الرئيسية للبحث بشكل أدق. فالمنهج هو أساس البحث، إذ بدونه يصبح العلم مجرد مجموعة من المعارف و كام من المعلومات الفاقدة للمعنى، ونذّكر بأن المناهج تختلف باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفة وخصائص يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، والمنهج كيفما كان نوعه، يمثل الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة[3]. كما يعرف المنهج على أنه الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود، كما عرّف أنه:" فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، إما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها."[4] أو أنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[5]. فتقدم العلم وتأخره مرتهن بمسألة المنهج، يدور معها وجوداً وعدماً، ولذا يمكن أن يقال: إن المنهج

---

[1]- محمد عبد الغني العوض ومحسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، مصر، 1992، ص 21.

[2]- محمد عبد الغاني العوض ومحسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلوا لمصرية، مصر، 1992، ص 15.

[3]- أمين ساعاتي، تبسيط كتابة البحث العلمي، المركز السعودي للدراسات الجديدة، جدة، السعودية، 1991، ص 45.

[4]- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالات المطبوعات، الكويت، 1977، ص 4.

[5]- محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992، ص 19.

يحفظ للعلم نظامه واتساقه، كما إنه يضبط العقل البشري، والأعمال الذهنية بقواعد ثابتة، بحيث تعينه على الوصول إلى الحقيقة فيما يبحثه من موضوعات[1].

إن معرفة الواقع هو بمثابة النور الذي يسقط دائما ضلالا حواليه، ثم إن هذه المعرفة لا تكون دائما مباشرة ودسمة، فكشوف الواقع تكون دائما استردادية لأن الواقع ليس دائما هو ما نعتقده بل ما ينبغي إدراكه[2]. لذلك، توجد أفكار لا تتكرر وهي الأفكار التي جرى تصحيحها، وتوسيعها وإكمالها، إنها لا ترجع إلى حلقتها الضيقة المتداعية وفي الواقع أن روح العلم هو أساسا تصحيح المعرفة، وتوسيع نطاقها، إنه يتحكم في ماضيه التاريخي ويحكم. نحن نعتبر الحقيقة تدور حول كل حياة العلم الذهنية، جدليا (دياليكتيا)، فجوهر هذا الاعتبار أن تأملنا هو أن نفهم أننا لم نفهم، فالأفكار التي ليست أفكار "باكون"، ولا أفكار "إقليدس"، ولا أفكار "ديكارت"، تتلخص في هذه الجدليات (الديالكتيكات) التي يعرضها تصحيح خطأ، أو توسيع منهج، أو تكميل فكرة[3].

ويمكن اعتبار المنهج بالضرورة، أسلوبا في التفكير، وخطوات علمية منظمة تهدف إلى حل مشكلة أو معالجة أمر من الأمور. وهو برنامج عمل في البحث العلمي، وفي نقل النظري إلى التطبيق، وفي التخطيط للمستقبل وفق نظرة بصيرة. فلا بد –إذن– من طرح إشكالية المنهج. وإشكال المنهج، بعمومه، إشكال واسع الأبعاد، والطريق إلى تحديد (المنهج) في شتى أمورنا المعاصرة، طريق طويل نقطعه، وقد يقطعنا الزمان إن لم نقطعه، لنصل في النهاية إلى منهج واضح يرشد خطواتنا وينظم فكرنا ويجعلنا – على نحو مثمر– نستبصر الواقع ونستشرف المستقبل[4].

لذلك تطرح أسئلة هامة في هذا الإطار من أجل التعرف على المناهج في العلوم الاجتماعية، وهي ماهية وأنواع المناهج النظرية المعتمدة على مستوى البحوث في العلوم الاجتماعية؟، وما هو الفرق بينها؟، وأين تتجلى نقط ضعف وقوة كل منهج على حدة؟، زيادة على المخاطر المطروحة والفرص التي يضمنها كل منهج.

1– المناهج التعاقبية والنسقية :

***المنهج الوراثي** : يعتمد التحليل الوراثي أو التعاقبي، على فكرة البحث في أصل نشوء الحالات المدروسة، إذ يرتكز التفسير على الرجوع إلى السوابق وإلى التعاقب الزمني وذلك بهدف تحليل الوضعيات المستجدة[5]. ويمكن إجمال أهم نقط قوة هذا المنهج، في كونه يبحث في أصل نشوء الحالات المدروسة، بهدف تحليل الوضعيات المستجدة، باعتبار أن حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها، بالإضافة إلى أن تفسير تكوين المعرفة من منطلق التفاعل بين الذات والمحيط، أي العلاقة التبادلية بين الذات العارفة، وموضوع المعرفة، وهذه النقطة بالذات يمكن اعتبارها سيف ذو حدين، أي أنه يمكن اعتبارها بالمعنى الايجابي إذا ما حصل تفاعل بين الذات والموضوع، في اتجاه تحصيل المعرفة أو الوصول إلى الحقيقة المعرفية المبتغاة، ويمكن اعتبارها بالمعنى السلبي، إذا ما حصل انسياق الذات أو خضوعها للموضوع.

من ناحية أخرى، فإن نقط ضعف المنهج تتمثل في كون أن نظريات المعرفة التقليدية، لم تنظر إلى المعرفة العلمية كمسلسل وعملية تطور، بالإضافة إلى اعتماده في كثير من الأحيان على المواقف السيكولوجية وليس على عملية التجريب،

---

[1]- يوسف بن محمد السعيد، مناهج البحث في العقيدة، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا بمصر، العدد السابع، 2002، ص 273.

[2]- غاستون باشلار، تكوين الروح العلمية، الفصل الأول عن كتاب الفلسفة التونسي ج1، سنة 1977، ص ص 344،343.

[3]- غاستون باشلار، الفكر العلمي الجديد، المطبوعات الجامعية الفرنسية.

[4]- يوسف زيدان، قضايا العلوم الإنسانية- إشكالية المنهج-، منشورات وزارة الثقافة المصرية، سلسلة الفلسفة والعلم (1)، ص 7.

[5] -pièneteرongère : méthodes des sciences sociales , 2ème éd, jurisprudence générale, Dalloz 1979 p 46.

التي تعتبر أساس أي معرفة علمية. فالمنهج الوراثي يبسط أمام الباحث مجموعة من المخاطر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، لاسيما التركيز على دراسة الظاهرة في عمقها التاريخي، وإهمال الوضعية الحالية التي تهمنا في التقرير، أي إيجاد تفسيرات للظاهرة وأبعادها حاليا، إضافة إلى العلاقة التبادلية بين الذات والموضوع كما سبق الإشارة إليها.

*__المنهج التاريخي__: يعني المنهج التاريخي بجمع الحقائق والمعلومات، من خلال دراسة الوثائق والسجلات والآثار، ويستخدم في دراسة الظواهر، والأحداث، والمواقف التي مضى عليها زمن قصير أو طويل. والمنهج التاريخي في البحث يرتبط بدراسة الماضي وأحداثه، وبذلك فإنه لا يمكن ضبط المتغيرات كما في البحوث التجريبية[1]. وتتمثل نقط قوة المنهج التاريخي في كونه يعتمد على دراسة الأحداث الماضية للظاهرة، أي البحث في أسباب نشوئها وتطورها بمعنى الخوض في المراجع الخفية لتحريك الظاهرة. هذا ما يمكن من التعرف على مقدمات الظاهرة وسوابقها، كما يساعد المنهج على البحث في الدورة التعاقبية لدراسة مسلسل الأحداث.

بالإضافة إلى نقطة في غاية الأهمية، كون المنهج يضع مسافة زمنية بين الباحث وبين الظاهرة المدروسة، أي أنه يتحرر من التداعيات الآنية. من جهة أخرى، فإن المنهج التاريخي يعتمد على المصادر المتعلقة بأصول وماضي الظاهرة، وليس فقط بمعايشتها ومقارنتها بأحداث من نفس الزمن. كما تمكن المقارنة بين الأحداث نفسها من التمييز بين المتغيرات الأصلية أو المستقلة والمتغيرات التابعة. إن المنهج التاريخي يعتبر منهجا نقديا، بالنظر إلى مصادره وإلى طريقة تعامل الباحث مع معطياته، حيث يكون ملزما باستخلاص الاختلافات والتمايزات والتعارضات.

وتكمن نقط ضعف المنهج التاريخي، في ارتباطه بمجموعة من المصادر التاريخية التي تمتاز بتعقدها وارتباطها بالمصادر المكتوبة وغير المكتوبة، هذه الأخيرة –أي المصادر التاريخية– قد يحدث أن تكون غير كافية في التحليل. كذلك يطرح سؤال مدى حياد الذي يكتب التاريخ ومدى صلاحية اعتماد هذه المصادر. من منطلق آخر فإن كثرة المصادر سواء المكتوبة أو غير المكتوبة قد تؤدي إلى سقوط الباحث في منطق تحليلي صوري أو تحصيل الحاصل. كذلك فالمنهج التاريخي يفتقد للنظر النقدي، ويسقط في التنبؤ لتفسير الظواهر الإنسانية المستقلة. ويعتمد على معطى استدلاله بالمعروف عن المجهول، وهيمنة منطق التبرير على منطق التطور.

لذلك، فالمنهج التاريخي يتيح للباحث مجموعة من الفرص المتمثلة في إضفاء روح النقد على الأحداث، كما أن الإلمام أو حتمية دراسة الأحداث الماضية سيوسع من الفكر الإدراكي للباحث حول أرضية وأصول أي ظاهرة، ودراسة نسب تغيراتها العلمية وتطوراتها عبر الزمن، من خلال نماذج المقارنة التقليدية والعصرية. بالإضافة إلى أن المنهج يساعد الباحث في الكشف عن الأصول الحقيقية للنظريات والمبادئ العلمية وظروف نشأة هذه النظريات، بهدف البحث عن الروابط بين الظواهر الحالية والظواهر الماضية، والكشف عن المشكلات التي واجهها الإنسان في الماضي وأساليبه في التغلب عليها والعوائق التي حالت دون إيجاد حلول لها، في هذا الصدد نشير أن الباحث قد يسقط قي هاجس تغلب الطابع الذاتي على الموضوعي في تحليل الظواهر، وكذا فخ تكرار التجارب البحثية السابقة، وغياب القيمة المضافة أو النظرة النقدية للمواضيع.

[1]- علي معمر عبد المومن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب، منشورات جامعة 7 أكتوبر- ليبيا -، 2008، ص 27.

*__المنهج النسقي__: إن هذا البراديكم الذي ظهر منذ مدة يدور حول مفهوم المنظومة، أعطيت له عدة مقابلات عربية غير دقيقة كالتحليل البنيوي، والتحليل النسقي، والتحليل الوظيفي، أو المقاربة النسقية التي تعتبر الترجمة الأدق و يرتكز على ثلاث اهتمامات قديمة تم تجديد ممارستها[1].

1- الشمولية مع التركيز على التفاعلات والأفعال بدل الأسماء.

2- التحكم في المجموعات الشاسعة.

3- تجاوز التشتت المعرفي بواسطة ضبط مفهوم التداخل.يأتي هذا المنهج بعد إفلاس الخطاب الكارتيزي الذي كان يقوم على معالجة المنظومات كأشياء/عناصر/أسماء، وتحول الخطاب من خطاب ديكارتي مغلق، إلى خطاب باشلاري مفتوح[2].

وتتجلى نقط قوة هذا المنهج، في التماسك المنطقي للأفكار والنظريات، والتكييف الذي يفيد بأن كل نسق يتكيف مع بيئته، ويتكامل بين عناصره ووحداته، بالإضافة إلى أن المنهج النسقي يمكن الباحث من بلوغ هدف البحث حتى درجة الإشباع حتى يتكرر التفاعل. من جهة أخرى، فإنه يمكن من دراسة الواقع الاجتماعي، والبحث عن العوامل التي تؤسس بناء الفعل والتفاعل الاجتماعي، وتعطيه نظامه واستقراره واستقامته، عكس التحليل الوظيفي البنيوي الذي يدرس الظواهر انطلاقا من بنيتها ووظيفتها.

بخصوص تجليات نقط ضعف المنهج النسقي، فإنه وحسب تعريفه وعناصره المحددة، فإنه يصلح لدراسة المجتمعات التي وصلت إلى درجات من التقدم والنضج، وهذه الخصائص تميز الدول الديمقراطية الغربية، إذ يصعب تطبيقه على المجتمعات المتخلفة التي تعاني من عدم الكفاية، والخصاص والحاجة وصعوبة التكيف. كما يصعب تطبيقه على الظواهر التلقائية. وقد يسقط الباحث في نوع من الانسياق الآلي نظرا للمنطلقات التكنولوجية للمنهج، مما قد يجعل تحليله في منطق الغاية تبرر الوسيلة. كما أن تشخيص أو تحديد أي موضوع بصفة صحيحة، لا يتم إلا من خلال علاقاتها داخل النسق، أي يمكن تغيير أو حذف أي عنصر داخل النسق دون أن يحدث تغيرا على مجموع العناصر المكونة له. إن التحليل النسقي رغم أهميته إلا أنه يبقى غير كاف رغم محاولة رواده صياغة نظرية عامة للإجابة عن الإشكالات المعرفية.

على غرار تحليل المناهج السابقة، فإن مخاطر المنهج النسقي تتجلى في كون أن الباحث قد يفقد الخيط الرابط بين عناصر النسق، مما يؤدي إلى الانسياق إلى مجال آخر غير موضوع البحث، وبالتالي الخلوص بنتائج مغلوطة، أو العمل بهذا النسق في بيئة مجتمعية غير التي تخصه، سيفضي بنا إلى مخرجات لا أساس لها من الصحة و الصواب.

__المنهج التنظيمي__: يعتمد المنهج التنظيمي (النسقي- الاستراتيجي) على تحليل يربط بالتوازي بين التحليلين النسقي والإستراتيجي، وقد ظهر كنظرية في العلوم الاقتصادية لتحليل عملية اتخاذ القرار داخل وحدات اقتصادية كبيرة[3].

---

[1]- تشتت المعرفة كعائق ابستمولوجي جديد بجانب العوائق السابقة كالقراءة القديمة، انظر: فلسفة لا لغاستون باشلار.

- Gaston bachelard «La philosophie du non», Paris, 1981.

[2] -la théorie du système généra. Théorie de modélisation le moingne paris 1977 pp 55.

[3]- محمد الغالي، المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية، سلسلة أبحاث وأعمال جامعية، الطبعة الأولى، ماي 2005، ص 108.

باعتبار نقط قوة المنهج التنظيمي يمكن اعتبار أن الفاعل هو الذي يحقق الاستراتيجية التي توجد داخل كل نسق وتبني الظاهرة من خلال شقين متكاملين التحليل الاستراتيجي والتحليل النسقي، مما يضفي قيمة مضافة على المنهج النسقي إذا اعتمد لوحده.

من جهة أخرى نقط ضعف هذا المنهج تتمثل في تعدد الرهانات والقنوات التي تدير الإستراتيجية، مما يبث الغموض بالنسبة للباحث فيما يتعلق بالشق الاستراتيجي للمنهج. كذلك فإن النسق لا يوجد إلا بواسطة الفاعل الذي يعطيه حركيته، وبدون التحليل النسقي لن يتجاوز التحليل الاستراتيجي التفسير الظاهراتي لوقائع الموضوع، وبدون التحليل الاستراتيجي، يبقي التحليل النسقي تخميني، أي تجريدي ونظري ويصير حتميا[1].

2- المناهج التزامنية :

إن أهم ما يميز المناهج التزامنية، وكما يشير اسمها هو تركيزها على عامل الزمن كمعطى أساسي، فالتحليل التزامني يعتمد على دراسة مواضيع وأحداث تقع في نفس الوقت أو تحدث في مدة أو مدد زمنية محددة.

***المنهج البنيوي** : يحيل مفهوم البنية على التنظيم القار والدائم لمختلف المكونات المميزة كما يفيد مجموعة مركبة ومتفاعلة في إطار تنظيم. مما يفيد بأن معرفة البنية يمكن من معرفة طبيعة الأشياء وكذا ضبط مختلف القوانين التي تؤطر ديناميتها وسكونها.

إن أهمية البنية لا تكمن فقط في الواقع التجريبي بل كذلك النماذج المنشأة انطلاقا من ذلك الواقع، كما أن العلاقات الاجتماعية في الحقل الاجتماعي مثلا تشكل المادة الأولية التي تستخدم لتركيب نماذج تبرر البنية الاجتماعية. بالإضافة إلى أن أهمية المنهج تتجلى في اعتماد المنهج في التفسير على مبادئ عقلية (الاستنباط) بدلا من إرجاع مبادئ العقل إلى مكتسبات تجريدية (الإستقراء).

بخصوص نقط ضعف المنهج فإن تقديم البنية كنسق يحدث من إضعافه أي أن أي تغيير كيفما كان في واحدة في عناصرها، يحدث تغيرا على جميع العناصر الأخرى.كما أن البنية تمثل لنا فقط الواقع التجريبي الذي تمدنا به الملاحظة السطحية البحثية أما الواقع العلمي غير الظاهر فلا بد من الكشف عنه فيما وراء المعطيات المباشرة. كذلك فالتحليل البنيوي يطرح في المنهج المقارن مبدأ عدم إمكانية مقارنة عناصر مجردة عن بنيتها، واعتماده على النموذج اللغوي الوحيد كما جاء به هينري لوفيبفر[2].

كخلاصة، يمكن القول أن التحليل البنيوي جاء غامضا في طرحه لمفهوم البنية،كنقطة يمكن اعتبارها فرصة يتيحها المنهج للباحث هو القدرة على التنبؤ بما سيطرأ على البنية من تغيير نتيجة أن أي تغيير سيمس بالضرورة أحد عناصرها، أما بالنسبة للمخاطر فيوصي الباحثون في حقل المناهج في العلوم الاجتماعية بضبط منطلقات الانتقال من بنية إلى أخرى تجنبا للسقوط في متاهات ابستيمولوجية خاطئة.

***المنهج الوظيفي**: يمكننا أن نتحدث عن "الوظيفة" بحسب الحقل المعرفي الذي استعمل فيه المصطلح، فالوظيفة بالمعنى المركزي تعني الدور المؤدى داخل شكل مؤسساتي قانوني (مقاولة،جمعية ...)، وبالمعنى الرياضي تعني الارتباط الجدلي بين متغير أو أكثر أو بين مجموعتين أو أكثر، وبالمعنى البيولوجي تعني الوظيفة البيولوجية لعنصر فعال داخل مجموعة عضوية.

[1] -Michel crosier et Erhard FRIEDBERG : L'auteur et le système, ed 1977, p19-50.

[2] - Henri Lefebvre : l'idéologie structuraliste, édition ANTHROPS 1971 P 109-110.

إن من بين نقط قوة المنهج الوظيفي هو اعتماده على عنصر الوظيفة كعامل أساسي في التحليل الوظيفي وكذلك اعتماده على صياغة معادلات تنتظم من خلالها تلك العلاقات التي تم افتراضها من داخل نسق أفعال، يتحدث "مالينوفسكي"[1] على فكرة الضرورة الوظيفية التي تفسر من خلال كون كل عنصر أو شيء مادي أو فكرة وكل عقيدة تقوم بوظيفة تشكل جزءا لا يتجزأ من الكل العضوي يتحدث عن الوظيفة المطلقة. كما أنه يمكن لمجموعة من العناصر أن تساهم في تحقيق وظيفة واحدة (البدائل الوظيفية).

يمكن أن نجمل نقط ضعف المنهج الوظيفي فيما أكده رواد التحليل الوظيفي حول فكرة الترابط بين الظواهر، مما يفضي ببعض الباحثين إلى عدم القدرة على الكشف عن معادلة الترابط وبالتالي الوصول إلى نتائج خاطئة. وعوض الحديث عن الوحدة الوظيفية بالمعنى الضيق يمكن التحدث عن مجموع وحدات وظيفية، كما أنه في بعض الأحيان يسقط الباحث أمام ما يسمى بالخلل الوظيفي أي أن هناك عناصر تؤدي وظائف معيقة. وليس كل عنصر في المجتمع تكون وظائفه هي الظاهرة فقط بل هناك وظائف ظاهرة وأخرى خفية. مما يفرض على الباحث أن يكون حذرا في جميع المحطات البحثية، فالمنهج الوظيفي يسمح للباحث فرصة اكتشاف ودراسة أنساق أخرى، أو آفاق أخرى لأن تأدية الوظيفة لا يتم بشكل معزول أو منفرد، فهناك علاقات وروابط مع أجزاء أخرى.

*__المنهج المقارن__ : المنهج المقارن هو وصف ما هو قائم، ثم مقارنة ما هو قائم هنا بما هو قائم هناك، أي بمعنى وصف ما هو موجود في مجتمع ما ومقارنته بما هو موجود في مجتمع آخر، في ضوء اختلاف كل من المجتمعين. مع تطور استخدام هذا المنهج لم يعد يقتصر عمله على مجرد المقارنة و لكنه امتد ليشمل عملية التأويل والتفسير في كل حالة، وأصبح المنهج يهدف إلى اكتشاف القوانين الخاصة في كل ثقافة ما. عندما نتحدث عن المناهج المقارنة فإن المناهج الاستقرائية التقليدية شكلت جوهر المناهج المقارنة والتي ساهمت في صياغة نماذج مقارنة مرنة، كما أنه لا يتطلب المنهج المقارن مساطر تقنية خاصة، إذ يمكن الاعتماد عليها في كافة الأبحاث النوعية أو الكمية وفي جميع الحقول المعرفية (الاقتصاد، علم الاجتماع...).

كذلك فمن بين النقط التي تحتسب للمنهج المقارن هو سهولة القيام بعمليات الوصف والقياس وتحليل العناصر وكذلك تصنيف الفئات المدروسة، وإيجاد علاقة السببية بين المواضيع والأشياء الحاضرة والأشياء والمواضيع الغائبة. فمما لا شك فيه وإلى جانب نقط قوة المنهج المقارن لا بد من نقط ضعف يجب على الباحث في العلوم الاجتماعية اجتنابها أو أخذها على محمل الجد، نذكر منها على سبيل المثال أنه في بعض الأحيان يمكن للعينة المنتقاة لدراسة الحالة أن تكون غير تمثيلية أو غير متناسبة مع البحث. وكذا صعوبة الاهتداء إلى معايير كفيلة بجعل أساس المقارنة ممكنا.

من جانب آخر قد يقود المنهج إلى إسقاطات عمودية وأحكام قيمة على الظواهر المدروسة إذا ما تم التسليم في كون النموذج المقارن هو الذي يحدد قواعد ومعايير المقارنة. بالإضافة إلى أن المنهج المقارن قد لا يكشف على جميع جوانب تفسير الظاهرة لعدم إمكانية التطابق الفعلي بين الظاهرتين.

*__المنهج الجدلي__ : يمكننا أن نشير في هذا الإطار أن جميع مظاهر الوجود عند أصحاب "المادية الجدلية" تخضع لحركية أساسية قوامها الجدل الدائم بين المتناقضات، ويستمد هذا الجدل شكل صراع بين القضية والنقيض، ينتهي بانحلالهما في مركب لا يلبث هو بدوره أن يصبح قضية تستدعي نقيضها وتدخل معه في صراع جديد[2]. والجدل في معناه العام يعني فن ترتيب

[1]- برونيسلاف كاسبر مالينوفسكي، كان عالماً بولندياً مختصاً في علم الإنسان، ويعد من أهم علماء الإنسان في القرن العشرين، وهو من أهم الرواد في علم الإنسان التطبيقي.

[2]- الفكر الإسلامي والفلسفة، كتاب معتمد من طرف وزارة التربية الوطنية في المناهج المدرسية سابقا.

الاستدلالات البراقة لإقناع المستقبلين للرسالة أو الخطاب والجدل عند "هيجل" ثلاثي الحركة ينطلق من الطرح ثم الطرح المضاد ثم التركيب.

يعتمد المنهج الجدلي على مجموعة من النقط الأساسية التي تميزه عن المناهج التفسيرية الأخرى مثل غياب عامل الصدفة، أي أن كل ما يظهر للوجود فلوجوده علة أو سبب وحتى على مستوى الطرح العام للسببية، كل ظاهرة بصفة عامة محصلة لسلسلة من الأسباب يمكن للباحث الخوض في سلسلة لا متناهية من الدراسات والفحوصات المعرفية قصد تحليل الأسباب الكامنة وراء الظاهرة المدروسة.

من جهة ثانية، المنهج الجدلي يعاني على مستوى الطرح التقليدي لمبدأ السببية لأن إضفاء إطلاقية السبب الوحيد على نفس الظاهرة أي أن كل ظاهرة تحدث بسبب وحيد هي نقطة غير صائبة. كما أن الباحث يقع أمام ضبابية مفارقة متى يبدأ السبب ومتى ينتهي. ومن بين النقط الأخرى التي تضعف من فعالية هذا المنهج هو اعتماد مبدأ الحتمية في التحليل، أي أن كل الظواهر خاضعة لقوانين تم ترتيبها بصفة نهائية ولا مجال للحديث عن الصدفة، هذا المبدأ سيتم تجاوزه اعتبارا لكون الظواهر والكائنات تخضع لتحديات متعددة لا تستبعد منها الضرورة وإرادة الإنسان.

*__المنهج النقدي__ : يراد بالمنهج النقدي، تلك الطريق التي يسلكها الباحث الناقد في قراءته لبحث معين في مجال ما سواء تعلق الأمر بالأدب أو الفن أو علم الاقتصاد أو علم السياسة، قصد استكناه دلالته وبنياته الإبستمولوجية وقصد البلوغ إلى الحقيقة وإشباع غريزته المعرفية. وما يجعل المنهج النقدي يحضى بأهمية بالغة من داخل المناهج في العلوم الاجتماعية هو دعوته إلى إعادة النظر في مجموعة من الدعوات والمنطلقات الفكرية كما أنه من أهم أسس النظرة النقدية "لمدرسة فرانكفورت[1]" هو رفض قبول المفاهيم ببساطة كما هو الحال عند الامبريقين والوضعيين.

فالمنهج النقدي أسس لنظرية معرفية محررة من الأهواء وتقوم على نقد العقل التقني. كما يسعى المنهج إلى الاعتماد على أسس كفيلة بتحرير الإنسان من الهيمنة والطغيان وكافة الأنساق والأنظمة الشمولية، وكذا الكشف عن التشويه القائم في التفاعل والتواصل وإصلاحه. لهذا الغرض يعتمد المنهج النقدي في تفسيراته على مجموعة من الحجج والبراهين الواضحة والمعقولة التي تنطلق من المنطق، كما أن الرأي الاستنتاجي للباحث يكون مبنيا على الحقائق والبيانات المقبولة في مجال البحث، ومدعومة بالبرهان فإنه يعتمد على التحليل والمناقشة المنطقية أكثر من الاستنتاج عبر عملية الحدس أو التخمين.

من بين النقط السلبية في ثنايا هذا المنهج، هي غلبة الطابع الذاتي على البحوث النقدية، وغياب الحياد الإبستيمي، هذا ما أشار إليه "هابرماس" حيث يؤكد أنه ليست هناك معرفة خالصة ومحايدة، كما أن بعض الباحثين يقعون في فخ بلوغ نتائج غير حقيقية وغير متسقة مع الحقائق المعروفة.

لقد تناول الباحثون موضوع مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية منذ عهود قديمة، إلا أن الاهتمام المتزايد بالعلوم الاجتماعية خصوصا والإبستومولوجيا عموما خلال العقود الأخيرة في الغرب، جعل هؤلاء يهتمون أكثر بربط العمل المنهجي بما توصلت إليه التكنولوجيا والمعلوميات، إذ تطرح عدة أسئلة فيما يخص مناهج البحث العلمي وكثرتها، ويحتدم النقاش

[1]- **مدرسة فرانكفورت** هي حركة فلسفية نشأت بمدينة فرانكفورت سنة 1923، بدأت الحركة في معهد الأبحاث الاجتماعية بالمدينة، وجمعت فلاسفة مثل ماكس هوركهايمر، والتر بنجامين، وهيربرت ماركوز، ويورغن هابرماس وهو الممثل الأكثر شهرة للجيل الثاني للمدرسة. قد هاجرت الحركة إلى جنيف سنة 1933 مع وصول هتلر للحكم في ألمانيا، ثم إلى الولايات المتّحدة أثناء الحرب، قبل أن تعود مجددا إلى ألمانيا في بداية الخمسينيات. ارتبط اسم مدرسة فرانكفورت بالنظرية النقدية في معناها الفلسفي والذي ينبغي تمييزه بدقة عن الدلالة الرائجة في النقد الأدبي. وينبغي التوضيح أن مدرسة فراكفورت متمايزة عن النظرية النقدية لكون الأولى هي حالة خاصة من النظرية النقدية ولكون هذه الأخيرة لا تقتصر علي مدرسة فراكفورت.

حول أصلحها وصلاحية الإجابة على الإشكالات والأطروحات التي تجيب عليها، وكذلك حول قدرتها في تحليل ومناقشة الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى النتائج التي يتوصل إليها الباحث، نطرح كذلك أسئلة ترتبط بمفهوم البراديكم، وبمفهوم السياق حول الموضوع الذي توجهه بصفة وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة, إرادية أو غير إرادية، حول كل العمليات الذهنية والمنطقية التي يعتمدها الباحث.

إن الإجابة عن إشكالية معينة أو تحليل ظاهرة ما في العلوم الاجتماعية لا يخضع لمنطق أحادي ولا لمنهجية موحدة، ففي كل الأحوال يجب على الباحث أن يخضع أسلوب منهجيته إلى إكراهات الوضعية وإلى تكييف معطياته مع ما يكتسبه من معلومات ذهنية ونظرية، وإلى استعمال حدسه وخياله الواسع وإبداعه من أجل إدراك العالم بأكبر عدد ممكن من الأعين، وذلك حتى يكون هناك تثمين واستغلال لمنطق العقل بطريقة صحيحة وسليمة.

الخلاصات ونتائج البحث[1] :

تعتبر الخلاصات تلك النقط التي يتم فيها التطرق إلى مجموعة من العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها لإبراز أهمية الموضوع، كما تعتبر النتائج المتوصل إليها مستقاة أساسا من الجانب النظري للرسالة وهي تدل على ما استخلصه الباحث من نتائج اكتشفها عند معالجته للموضوع وتطرقه لمجموع المفاهيم المتعلقة به، فعليه ألا يغفل عنصر من عناصر الجانب التطبيقي إلا ويستخلص منه نتيجة يرى أنه عليه استخلاصها. بالإضافة إلى كون النتائج تتعلق بالميدان، أي واقع الموضوع، فهي تطبيقية، تشمل إجابات موسعة على الإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية، وهي متناسقة مع كل مراحل البحث انطلاقا من العنوان. وعند استخلاص النتائج لا مناص من تقديم الباحث مجموعة من الحلول المبنية طبعا على النتائج المتوصل إليها.

- **لائحة المراجع :**

✓ **المراجع باللغة العربية :**

- إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مطبعة دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى، 2009.
- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، دراسة منهجية كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة عشر، 1989.
- إدريس الفاخوري، مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية، مطبعة الجسور، وجدة، الطبعة الثالثة، 2010.
- أمين ساعاتي، تبسيط كتابة البحث العلمي، المركز السعودي للدراسات الجديدة، جدة، السعودية، 1991.
- أومبرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه (تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة)، ترجمة علي منوفي للمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، مطبعة (Gedisa editorial)، الطبعة التاسعة عشرة 1992، برشلونة، إسبانيا.
- زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالات المطبوعات، الكويت، 1977.
- عبد القادر السيخلي، قواعد البحث القانوني، مطبعة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2015.

[1]- يعتقد الكثير من الباحثين أن الخاتمة هي تلخيص وعرض لخطة البحث وللموضوعات المدرجة في الفهرس النهائي، وهذا اعتقاد خاطئ؛ لأنه يجب قصر موضوع الخاتمة على عرض ما توصل إليه الباحث من نتائج، إضافة لما يقدمه من حلول واقتراحات لحل المشكلات التي يثيرها موضوع البحث.

- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، وزارة الإعلام، دمشق، سلسلة منهجية البحث العلمي 3، الطبعة الثانية 2004.
- عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999.
- علي معمر عبد المومن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب، منشورات جامعة 7 أكتوبر – ليبيا –، 2008.
- غاستون باشلار، الفكر العلمي الجديد، المطبوعات الجامعية الفرنسية.
- غاستون باشلار، تكوين الروح العلمية، الفصل الأول عن كتاب الفلسفة التونسي ج1، سنة 1977.
- الفكر الإسلامي والفلسفة، كتاب معتمد من طرف وزارة التربية الوطنية في المناهج المدرسية سابقا.
- كارل بوبر، منطق البحث العلمي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2006، ص 36.
- محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992.
- محمد الغالي، المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية، سلسلة أبحاث وأعمال جامعية، الطبعة الأولى، ماي 2005.

- محمد الغالي، المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية، سلسلة أبحاث وأعمال جامعية، الطبعة الأولى، ماي 2005.

- محمد عبد الغاني العوض ومحسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلوا لمصرية، مصر، 1992.
- محمد عبد الغني العوض ومحسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، مصر، 1992.
- وفقى السيد إمام، البحث العلمي، إعداد مشروع البحث وكتابة التقرير النهائي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011.
- يوسف بن محمد السعيد، مناهج البحث في العقيدة، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم بجامعة المنيا بمصر، العدد السابع، 2002.
- يوسف زيدان، قضايا العلوم الإنسانية– إشكالية المنهج–، منشورات وزارة الثقافة المصرية، سلسلة الفلسفة والعلم (1).

✓ **المراجع الأجنبية :**

- Gaston bachelard «La philosophie du non», Paris, 1981.
- Henri Lefebvre : l'idéologie structuraliste, édition ANTHROPS 1971.
- la théorie du système générale. Théorie de modélisation le moingne paris 1977 pp 55.
- Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, jurisprudence générale, Dalloz, 11éd, 2001.
- Michel crosier et Erhard FRIEDBERG : L'auteur et le système, ed 1977.
- pienete rongère : méthodes des sciences sociales , 2ème éd, jurisprudence générale, Dalloz 1979.